مهمّات تواجه المشتغلين بالفلسفة في الوطن العربي

د. معن النقري(*)

جرت العادة على اعتبار التيارات الفلسفية العربية المعاصرة منتميةً، بصورة أو بأخرى، إلى مسارب الماركسية أو القومية أو الإسلام أو تقاطعاتها المختلفة، وهناك أيضاً مكان لاجتهادات أوسع في مجال تصنيف هذه التيارات، وهذا ما لا يهمنا الآن كثيراً، بل نريد أن نشير فقط إلى تقديم أوّلي قام به د. معن زيادة رئيس تحرير مجلة الفكر العربي من أجل إشراك المختصّين والمهتمّين العرب في إغناء أحد محاور المجلة المقررة حول «تجديد الكتابة الفلسفية العربية»(**)؛ وهو يذكر في تقديمه أن التيارات الفلسفية العربية المعاصرة تنتمي إلى فئتَين أساسيتَين إحداهما «تنهج نهْجاً غربياً صرفاً» والأخرى هي «فئة التيارات الفلسفية السلفية أو التقليدية»، ونريد أن نضيف إلى ذلك أن المشكلة القائمة تكمن في تخلف وتبعية التيارات الفلسفية الحالية في الوطن العربي غربيّها وسلفيّها على السواء ـ تُجاه موضوعها وقدوتها في الماضي أو في الخارج، مما يطرح مهمة تكوين اتجاهات فلسفية أصيلة قادرة على التحرر من دوغمائيات الماضي مثلما هي قادرة على مواجهة أو مباراة التيارات المعاصرة. ويعتمد النجاح في حل هذه المهمة، بالدرجة الأولى، على تكوين «ذوات» تغيير فلسفية عربية ـ من كوادر (أُطُر) مقتدرة وتجمّعات أو مجموعات عمل فلسفية منتظِمة ـ، لا سيما وأن دور العامل الذاتي يتصاعد في التاريخ المعاصر، كما يتعمّق الميل إلى تقسيم العمل وتجميعه في آنٍ معاً، ليس في المجال المادي الإنتاجي فقط، بل وفي المجال الفكري أيضاً ـ إنتاجاً وتوزيعاً... للثمرات الروحية ـ، وفي سائر ومختلف الاختصاصات. وتزداد الحاجة إلى

(*) جامعة دمشق.

(**) يمكن أيضاً مراجعة بحثنا: «دور الفلسفة في دراسة وحل مشكلات العصر الكبرى»، مجلة «الفكر العربي»، ع 57، أيار (مايو) ـ آب (اغسطس) 1989، ص 158 - 176.

القيام بأعمال جماعية وإلى التعاون، سواءً أكانت عناصر التعاون أفراداً أو جامعات أو مراكز ومؤسّسات بحث.

وأُورِد هنا أمثلة عن موضوعات ومسائل فلسفية واسعة ومتشعّبة تكاد تغيب عن التيارات والتوجّهات الفلسفية العربية، على الرغم من حضورِها القويّ في الفلسفة المعاصرة في الخارج، بمعنى أن قائمة المسائل الفلسفية العامة ضيقة ومحدودة في التيارات الفلسفية العربية الحديثة تدريساً وبحْثاً، على السواء، فهي متخلّفة من حيث الاتساع والشمول:

ويصْدق ذلك على نظرية الإعلام والمعلوماتية - المسائل الفلسفية - الاجتماعية للإعلام ووسائط الاتصال الجماهيري، المسائل الفلسفية - الاجتماعية للعلوم التقنية والتقانة بوجه عام، ولا سيما ما يختص من بينها بالفضاء وغزْوِه واستخدامه (والأدبياتُ الأجنبية - غربيُّها وشرقيُّها، على السواء، وفيرةٌ وغنية ومتقدمة في هذا المجال)، وإذا لم تكن لدينا علوم فضاء متطوّرة أو ممارسات فضائية متميّزة، فهل يعني ذلك غيرَ حاجتِنا المِلحّة الإضافية إلى فلسفة تجدّد موقعَنا وموقفَنا من «عصر الفضاء» الذي نعيش أو «نَقَع» فيه؟

- ثم هناك الأبعاد النظرية والفلسفية لمشكلات البيئة والمنظومة البيئية وعلاقات الإنسان والمجتمع بالطبيعة، وما لذلك من خصوصيات في بلدان الشرق النامي لا تزال مغمورة في الظل حتى الآن تقريباً وببعدَيها التاريخي والحالي. إن حركات الدفاع عن الطبيعة والبيئة - أو ما يعرف عادة بحركات «الخضْر» - قد نمت في أوروبا الغربية وفي الدول المتقدمة بعامة جنباً إلى جنب مع منظِّريها وإيديولوجيتِها وفلاسفتِها، بينما يكاد يغيب هذا كلُّه عندنا، ربما نستطيع تقديمَ بعض الشكر للصحافة المحلية غير المتخصصة التي تسدّ بُعَيضَ الثغرات في هذا المجال بتغطيتِها الحَدثَ وتقديمِها الوقائع فتبقىٰ بعد هذا الفقر والافتقار كلّه سبّاقةً لفكرِنا النظريّ ورائدةً. وعَلينا أن نلزم الحذر في قراءة وتفسير هذا التقصير النظري أو غياب التنظير البيئي لدينا: إنه لا يعني، بحال من الأحوال، غياب المشكلة ذاتها، بل الواقع هو العكس. فالمسألة كامنة في ضيق آفاق فلسفيتِنا و«فلاسفتِنا» المحلّيين.

وليست المشكلة البيئية العامة متخصصة وتفصيلية بالقدر الذي قد نتصوّره، فهي كبيرة وواسعة بما فيه الكفاية، وتتفرع إلى مسائل وقضايا متشعّبة يعزّ حصرُها ببساطة، ولكلّ منها أخصائيوها ومفكّروها وأدبياتُها.

- وللفلسفة دورٌ في الطموح إلى تشكيل «نظرية عامة للعلم» و«النظرية العلمية العامة» بأوسع معنى لمفهوم للعلم، إذْ أنّ الميل إلى التفرع وتشتّت الاختصاصات - الذي يشمل الفلسفة أيضاً - يعني ضمناً ويترافق مع ميل آخر نحو التكامل والمكامَلة والمقارَبة، مثلاً بين فلسفة العلم وفلسفة التاريخ (على اختلاف وجهات النظر في تدقيق هذه التسميات والمصطلحات وفي صياغاتها)، ولا يمكن أن يقتصر توحيد أو تقريب التخصصات المتباينة نسبياً على خبرة وتراث العهود الماضية زمَن الفلسفات الكبرىٰ أيام اليونانيين أو في عصر النهضة، بل من الضروري التعامل بكيفيات جديدة مع الرصيد المعرفي المعاصر بكلّ غِناه وتنوّعِه، مع أخْذ كَمِّه المخيف بعين الاعتبار.

- ومن المسائل الهامة التي تبدو ملِحّة وضرورية للفكر العربي بخاصّة الجوانب الفلسفية - الاجتماعية والتنظيرية لعلوم كالاثنوغرافيا والاثنولوجيا، وبالتالي للمشكلات العرقية (الاثنية) بعامة، نظراً للتنوّع الاثنيّ الكبير، والمتراكم تاريخياً، على أرض الوطن العربي، ويمكن أن تصب في هذا الاتجاه أيضاً

الجوانب التأمّلية العقائدية من الانسولوجيا (الانتروبولوجيا)، ومن حسن الحظ أن وجود أعمال في الانتروبولوجيا الفلسفية يجعل هذه المسألة أقلّ عرضةً للاستغراب. والذي يمكن أن يهمّنا من المسائل والمشكلات الاثنية بخاصة هو وضعها الحالي وتوجّهاتُها العامة والمستقبلية أكثر مما يهمنا إرجاع هذه - حالاً - إلى الماضي بحيثياتِه وتفصيلاتِه الموهومة أو المزعومة أو المفترَضة، والإسراع - كما جرت العادة - إلى حفر ونبش قبور الماضي، وصولاً إلى نفخ الصّورِ في أمواتِه كلّها لتترعرع وتنتعش على حساب ما هو خيرٌ ونيرٌ منه وفيه، بل وعلى حساب كل ما هو حيّ يرزَق في وقتِنا الحاضر، لا سيما العناصر المشرِقة والقيّمة فيه. وتشمل هذه العملية عدة مستويات، منها الابتكارات والمبتكَرات والمبتكِرين ذاتهم، وهُمُ الأهمّ. لا يجوز، إذن، إهمال التراث المعاصر الخلّاق لصالح تراث سابق ما، لا سيما حين يتعلق الأمر بذواته وكوادرِه الخلّاقة.

- هناك حاجة أيضاً إلى نظرية الثقافة وفلسفة الثقافة، فالاهتمامات الثقافية العامة، والأدبية بخاصة، والشعرية بصورة أخص، تكاد تطغىٰ على المكوّنات العقلانية والعلمية في الثقافة العربية؛ وفي المجتمع العربي ظواهر ثقافية ونفسية وروحية ثرّة بحاجة إلى التنظير والتأمّل الفلسفي لشدة وقوة حضورها وانتشارِها وتأثيرها، ويُلاحظ أن الجانب العفوي الاعتباطي والاستهلاكي غير الفعّال هو الأقوىٰ والأكثر انتشاراً على حساب الجانب الخلّاق والواعي من هذه الظواهر. وكان باستطاعة الوعي الفلسفي - النظري المنظّم أن يحمل زمام المبادرة والريادة الفكرية هنا، بل ومن واجبه فعل ذلك، ولنعترف أن بعض التراث الحديث المتوفّر في التنظير للثقافة العربية يتراكم حالياً بفضل الاختصاصيّين من غير الفلاسفة، وممن يؤدون مهمة اضافية او ثنائية بتناولهم مسائل وطرحِهم حلولاً من المفترض أن يكون للفلسفة وأهلِها حقُّ الأولوية في طرْق بابها وواجب السبق والريادة في معالجتِها. ومشروع الاستراتيجية الشاملة للثقافة العربية (أو الخطّة) الذي رعتْه وأشرفتْ على إنجازِه المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (الأليكسو) هو أحد الأمثلة البليغة في هذا المجال.

للثقافة في الدول المتقدمة منظّروها وفلاسفتُها، وكذلك مؤسّساتُها البحثية وأقسامُها واختصاصاتُها الفلسفية المتجسّدة على أرض الواقع، مع العلم أن الوطن العربي وثقافتَه - أو ثقافاتِه كما يُفضِّل القولَ بعضهم - هو الأحوج إلى ذلك والأجدر به. إلا أن المقررات والمواد المتخصصة بدراسة الثقافة، بشكل مستقِلّ، ومشكلاتها تغيب من قائمة الاهتمامات التي تشغل أكثر جامعاتِنا؛ كما يغيب المنظور الفلسفي أو السوسيولوجي أو الاجتماعي العام للثقافة، على الرغم من أن مدرّسي الفلسفة العرب والمشتغِلين بها هم منظّرون لهذه المسائل بدرجة ما، بصورة أو بأخرى، عن وعي أو عن غير وعي، وبدرجات متفاوتة من الإخفاق أو ما يشبهه. وتكاد تغيب أيضاً الأعمال الفلسفية التي تعالج قضايا التفاعل والتأثير المتبادل بين العلم والتقانة والتطور العلمي - التقني - من جهة، وبين الثقافة والظواهر النفسية - الروحية وأشكال الوعي إجمالاً - من جهة أخرىٰ، ولا سيما خصوصيات هذا التفاعل في الواقع العربي أو الانعكاسات العالمية على هذا الواقع.

- إذا وجدت في بعض المقررات الجامعية العربية عناوين من أمثال «ابيستمولوجيا العلوم الطبيعية» و«ابيستمولوجيا العلوم الإنسانية»، فهل تكفي كلمة «ابيستمولوجيا» لاستغراق كافة موضوعات «فلسفة العلوم» (كما كانت ترد هذه التسمية في بعض الأدبيات الغربية)، أو ما يسمّى أيضاً في أدبيات شرقية «بالمسائل الفلسفية للعلوم» (أو العلوم الطبيعية

تحديداً)؟(**) وإذا أثبتت هذه الكلمة جدارتَها هنا، فهل ستكفي لتغطية موضوعات مثل «فلسفة العلم والتقنية» أو بصورة أوسع «فلسفة وسوسيولوجيا العلم والتقنية» أو ما يُسمّى «بالمسائل الفلسفية ـ الاجتماعية للعلم والتقنية» ـ وهذ التسمية الأخيرة مدقّقة ومستحدثَة منذ آونة قريبة فقط؟ ـ لا شك أن مفهوم الابيستمولوجيا لا يكفي للتعبير عن موضوع كهذا بشمول ودقة كافيين، كما أن الاستغناء عن موضوعات كهذه أو تضييقها وتقزيمها لن يفي بالحاجة المطلوبة. إن الابيستمولوجيا بمعناها الأصلي تهتم بالجوانب المعرفية (الغنوصية أو الغنوسيولوجية) من هذه المسائل بشكل أساسي، وهو جانب ضيّق ومحدود، كما أنه يعبر عن وجهة نظر بعض الاتجاهات الفلسفية الحديثة في أحسن الحالات. ومفهوم الابيستمولوجيا يقف عاجزاً أمام مسألة ملِحّة وهامة في عصرنا مثل «الثورة العلمية ـ التقنية» وما لها من شروط وخصائص وعواقب اجتماعية واسعة في مختلف المجتمعات، بما فيها المجتمعات العربية والنامية ـ وهذه مسألة قمينة بالاهتمام والدّرس.

ـ من ناحية أخرى، ولدى النظر في الجانب التفصيلي التخصّصي من هذه المسائل، نستطيع التساؤل: هل تَطَرّق الفكر الفلسفي العربي تدريساً أو بحثاً ـ وحتى في نطاق «الابيستمولوجيا» ذاتِها ـ إلى المسائل الفلسفية لبعض العلوم والمفردة كالكيمياء والجيولوجيا والجغرافيا والكوسمولوجيا والطب والسيبرنيتيك؟ أو المسائل الفلسفية «للعلوم التقنيّة» ـ والتي تختلف طبعاً عن «التقنية» ذاتها وعن «التقانة» ومسائِلها الفلسفية...؟ ثمة الآن في العالم فيضٌ من الأدبيات الفلسفية في حقول هذه العلوم الأساسية والتطبيقية المتخصّصة وفيض أيضاً من المذاهب التقانية، بل ثمة فلسفات وايديولوجيات غربية معاصرة مبنية على ذلك كلّه. ألسنا إذن نكرّم التوجهات الفلسفية العربية المعاصرة بغير وجه حق، أو نُسيء فهمَها على الأقلّ، حينما نسمّيها «تغريبية» على بعدِها عن كلّ هذا؟ إن مناهجَنا وشروحاتِنا الفلسفية لا تخرج عن نطاق دراسة المسائل الفلسفية لبعض العلوم التقليدية المعروفة كالفيزياء والبيولوجيا والرياضيات... من دون أن يعني هذا بدوره الاستئناس بمستجدات هذه العلوم ومبتكراتِها الأخيرة، وقد تؤخذ بعض مستجداتها وتطوراتها الأخيرة بعين الاعتبار، غير أن القيّمين على شرح ونقل هذه المنجزات العلمية هم عادةً من «هواة» العلم و«محترفي» الفلسفة التقليديين، ولا يكادون يفقهون شيئاً في هذه العلوم ذاتِها، بل يكتفون بنقل وتبسيط تصورات عمومية مبهمة، يصبح حظّها ومصيرها لاحقاً إلى أسوأ إذا كان واضعوها وصائغوها الأجانب أنفسُهم من مدمني الاحتراف الفلسفي البحت، البعيدين عن فهم أو «هضم» ما يجري لهذه العلوم ذاتِها فعلياً، المكتفين بتلقّف ما تتداوله أيادي الفلاسفة أنفسهم!!

ـ ثم أين فلسفاتُنا من موضوع شديد الأهمية، والإلحاح مثل مشكلات العصر الكبرى ـ أو المشكلات الكوكبية العالمية ـ بجوانبها المختلفة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعلمية ـ والتقنية...؟ وللفلسفة دور تعميمي تركيبي ومنهجي، ولها دور قيميّ وإيديولوجي نظري في دراسة وحل هذ المشكلات(*).

والوطن العربي ليس بعيداً عنها، بل تشهد تجربتُنا الملموسية، وحتى اليومية، على أن المواطن العربي،

(*) تجدر الإشارة في هذا المجال إلى كتابِنا «تأمُّلات في الفكر العلمي المعاصر: الفيزياء النسبية والفلسفة»، دار الحقائق، بيروت، 1982.

كموضوع فعلٍ، يتلقّى القتل والتنكيل باستمرار، ولا يجري ذلك إلاّ نتيجة تلاقي وتفاعل مشكلات العالم وتناقضاتِه على أرضِهِ هو بالدرجة الأولى، حيث تستمر اثنتان من أكبر عُقَد عصرِنا وهما متركّزتان في الشرق الأوسط: المشكلة الفلسطينية أو العلاقات العربية ـ الاسرائيلية بعامّة، وكذلك الحرب العراقية ـ الإيرانية التي دامت زمناً يفوق في مدتِه أيّ حرب عالمية كونية في عصرنا. ومن الواضح أن لبّ مشكلة لأزمة الشرق الأوسط يبقى بعيداً عن الحل خارج إطار فهم بعْدِها التاريخي والعالمي منذ الأساس.

هذا عدا مشكلاتِنا الكثيرة التي لا تتصف بطابع سياسي مباشرة والتي تميل إلى مزيدٍ من التسيّس بدورِها، مثل الأمن الغذائي العربي والقضايا المرتبطة بالطاقة وبالنفط خاصةً ومسائل التنمية وازدياد السكان. . . وكذلك مسائل الاستمرارية والوحدة والتطور والاستقلال، لا سيما في مجال الثقافة الوطنية ـ القومية، بما فيها اللغة العربية ضمناً.

ـ هناك أيضاً مشكلات الإنسان وضرورة حماية حقوقِه وحريته بمناحيها المختلفة وتأمين الظروف الديمقراطية الملائمة لتطوره وازدهارِه وسعادته. وفي الأدبيات الفلسفية الحديثة تركيز كبير على مشكلة الإنسان، التي تشكّل ملتقى ونقطة علوم كثيرة متداخلة تجتهد وتجهد في دراسته ـ الإنسان ـ والاهتمام به وبمستقبله ومصيره. وللفلسفة، هنا أيضاً، دورٌ طليعي في تكوين تصوّر عام حول إنسان العصر ومشكلاتِه المتميزة؛ وهي قادرة على تعميم المنجزات المعرفية العامة التي يمكن أن تساعد في فهم وحل «مشكلة الإنسان» المعتبرَة بحد ذاتِها، إحدى مشكلات العصر الكبرى.

والفلسفة ضرورية لتنسيق ومكامَلةِ المعارف البشرية ـ العامة حول الإنسان ومشكلاته، حيث تلتقي العلوم والفنون معاً، وكم كان حريّاً بالفلسفة العربية أن تدرس مشكلات الإنسان العربي دراسة نظرية جذرية، ومن مظاهر تقصير فلسفتِنا الجليّة هنا بعْدُها عن إهمالِها لمسألة فلسفية معروفة مثل «تناسب ما هو طبيعي وما هو اجتماعي في الإنسان»، و«الثنائية النفسية ـ الفيزيولوجية للإنسان» وتوجد في هذه المسائل معطيات علمية وأخرى فلسفية ومعطيات علمية ـ فلسفية متنامية ومتجددة باستمرار: لقد أبدى بعضُهم مثل شبلي شميّل وسلامة موسى وغيرهم من العرب الروّاد المحدثين بعض الاهتمامات التطورية، غير أنّ هذه الاهتمامات بقيت تقليدية، وخصوصاً الآن، إذْ أن تطورية داروين العلمية وتطورية هربرت سبنسر الاجتماعية وكذلك الجدلية المادية الشاملة، والبرجسونية («التطور الخالق») الميّالة إلى اللاعقلانية ـ هذه جميعاً ظواهر فكرية تطوُّرية غنية ومتنوّعة لم يُحاول الفكر العربي ـ والفلسفة بخاصة ـ تعميمَها أو الإفادة منها إجمالاً وتأطيرَها في صيغة منطقية موحَّدة أوإحاطتها بتصور نظري شامل.

كما أن التوجّهات التطورية ذاتها كانت متشعّبة أساساً ثم صارت الآن أكثر تشعُّباً مع نشوء الداروينية الجديدة وتبلْور الاحتمالية التطورية نتيجةَ تحديث المانْدِلية وامتزاج المنجزات البيولوجية السابقة مع أحدث منجزات الفكر العلمي في حقول أخرى، وتفاعلِها وتلاقحِها. وهنا نشأت مسائل بيولوجية ـ فلسفية جديدة تماماً ومتزايدة الأهمية، منها مشكلات البيوتكنولوجيا والبيونيكا، وما طرحتْه الهندسة الوراثية من قضايا المسؤولية الأخلاقية للعلماء، الذين يدرسون الإنسان بخاصة. المهم أنّ العلم لا يقف، وكذلك أبعاده ومسائله الفلسفية، فهذه بدورِها تتطوّر أيضاً.

ـ وفي صلةٍ بتقاليد تطوّر الفكر العلمي ذاته، والمعرفة البشرية ككل، ثمة مشكلةٌ تستحقّ النظَر أيضاً وهي تتعلق بمنطق التجديد في الاتجاهات والإرهاصات الفلسفية العربية الحالية ذاتها، وبمنظور

ومقاييس التجديد على مستوى الفكر الفلسفي العالمي المعاصر، وكذلك التجديد بوجهٍ عام. وهذا محور هام وضروري يحثّ على التأمل. ومزيد التنبيه فقط إلى أن التجديد بمقاييس المعرفة الحالية ـ والعلم بخاصة، كائناً ما كان هذا العلم، ـ لم يعدْ يُقاس بعلاقة الجديد بما ساد وازدهر في العهود الماضية منذ آلاف أو مئات السنين، بل في هذا الجديد من مبتكرات وإبداع لم تعرفه سنوات قليلة خالية ـ خمس سنوات، ثلاث سنوات... إن شروط وميدان السباق ليست بسيطة ومباشرة بالطريقة التي قد نتصوَّرها أو نطرحها أو نريدُها نحن، لأن أعراف وتقاليد التجديد المعرفي المعاصر تبلْورت وتطورتْ، هي الأخرى، وبات لها تراثُها الخاص حالياً أيضاً. وتنسحب هذه الحقيقة على الاتجاهات والمذاهب والنظم الفلسفية أيضاً.

ـ في الغرب والشرق، على السواء، تنتعش وتترعرع الآن «الدراسات» المنظومية و«التحليل» المنظومي و«المنطلق» المنظومي ـ بتعبير آخر «المنظومية» إجمالاً، أمّا فكرنا العربي وإرهاصاتُنا الفلسفية فلا تزال مشغولة بالدعاية للبنيوية والبنيوية ـ الوظيفية وبنشر التوجُّهات والمذاهب الفلسفية التي انتشرت وبلغت أوجَها منذ عدة عقود!!

هل هو حكْم القدر أن يخضَع فكرُنا الفلسفي لإرادة المترجِمين والنّاشرين ممّن يتأخرون في نقل الفكر الغربي والأجنبي خمسٍ أو عشر سنوات، ويختارون منه ما سبق أن عفا عليه الزمن سنين أو عقوداً أخرى مضتْ؟

هنا تبرز ضرورة الصلة المباشرة بأهم مصادر المعلومات في العالَم، وتطوير نُظُم تأمينها ونقْلِها وترجمتِها، وتحسين طرق اختيارِها وتنظيمِها، وتحديد التوجُّهات الطليعية والأهم والأجدر بالاستمرار والنموّ مستقبلاً من بين منجزات الفكر الفلسفي العالمي المعاصر، التي يتجدد ويغتني على الدوام بخلاف الرأي الأوّلي والعامّي والشائع حول ذلك.

ـ إن للمنظومية مكانَها في اسم ونشاطات مؤسّسات دولية عديدة متخصصة، بينما يكاد الوطن العربي يغفلها جميعاً ويتجاهل المنظومية بحثاً وتدريساً ومنهجاً ومنهجيةً، في المعاهد والمراكز العربية المتخصصة وفي الأقسام والكليات الجامعية، ليس هذا فحسب، بل وتكاد تغيب الكوادر (الأطُر) المؤهَّلة التي تقتنع أو تعلم أن للفلسفة صلةً ما بمسألة كهذه.

ـ في الوطن العربي اهتمام كبير ومضخَّم لدرجة غير عادية باختصاص «تاريخ الفلسفة»، على الرغم من أنه يُفترض أن يكون جزءاً لا عضواً في مجموعة متسلسلة من اختصاصات فلسفية عديدة جديرة بالازدهار مثله تماماً. وأما بنْية تاريخ الفلسفة بدورِها ـ كما جرى الاهتمام في الوطن العربي ـ فهي بنْية مَرَضية ومريضة، إذْ يطغى عليها الماضي غير القريب منذ الأساس: تاريخ الفلسفة اليونانية، تاريخ الفلسفة العربية ـ الإسلامية، وحتّى تاريخ الفلسفة الغربية يغلب عليه اهتمامُنا بعصر النهضة.

ـ من المفارقات التي قد يستغربها أكثرُهم، أو قد لا تخطر على بال، أنّ الأدبيات الفلسفية السوفييتية لم تغفلْ دراسة مختلف المسائل الفلسفية، وعلى خلاف الصورة المبسَّطة التي تكوَّنت لدى أكثر المثقّفين العرب والتي «تُرجع» كلَّ ما هو فلسفي هناك إلى مقولةٍ شديدة الاختزال والتبسيط اسمها «الماركسيّة ـ اللينينية»، وهذه بدورِها «تُعاد» بعنف وتعسُّفٍ أشدّ إلى أفكار وأعمال ماركس وانجلس ولينين تحديداً، وأعتقد أن الذنب في تصوُّرات كهذِهِ يعود إلى الجانب الدِّعائي والشعبي والكلاسيكي من الترجَمات العربية عن الروسية، كما يعود إلى الاهتمامَات المحافِظة والتقليدية للمختفّين من خرّيجي الدول الشرقية ومنها الاتحاد السوفييتي بصورة خاصّة، إضافةً إلى غيَاب الأعمال الجدّية التي تعمّم وترصد هذه الظواهر

«الخفيّة» بصورة أكاديمية أو تستخلص منها العِبَر، وفي هذا المجال بعض القيود الفكرية داخل المجموعة الاشتراكية خاصةً.

إن النظرات التبسيطية التعسُّفية من هذا النوع تحرم الفكر الفلسفي العربي، في نهاية المطاف، من جزء هام بل وطليعي في الفكر الفلسفي العالمي في وقتِنا الحاضر. ونريد هنا الإشارة أيضاً إلى خصوصية المفارقة المتعلقة ببنية تاريخ الفلسفة لدى السوفييت، إذْ أن سعة الاهتمام وتشعُّب الاختصاص الفلسفي الفعلي لم يَبْنيا على موقف مَرَضي من تاريخ الفلسفة، بل ولم يُستمَدّا من تاريخ الفلسفة الروسية مثلاً، كما أن الاهتمام بأعمال الفلاسفة الروس ونشر نِتاجاتِهم في إصدارات متسلسلة بَدَآ يلوحان في الأفق خلال السنوات القليلة الماضية فقط بصورة ملحوظة وكتنفيذ لقرارات معينة في هذا المجال، والمشكلة هناك إذن تتميَّز بندْرة العناصر والمكوِّنات التراثية في الفكر بعامَّة، وفي الفلسفة ضمناً، وليس بفيض طوفاني تراثي كما هو الحال في أماكن أخرى كالوطن العربي!!

هل يُعقَل أن فلسفات الماضي مؤهَّلة للإجابة على تساؤلات العصور الغابرة والآتية، وللمشاركة في حل قضايانا الحالية ومعضلات عصرِنا إلى درجة تجعلُنا نبني لها «الهياكل» والمعابد فنتحوَّل إلى ما يشبه تقديس المطلق والكامل؟!

ـ كما يغلب على الأدبيات الفلسفية في الوطن العربي الطابع التعليمي ـ التدريسي، أو أنها أقرب إلى التعريف بتخصّصات وعلوم ومقررات نظرية عامة وإلى شرْحِها، أي أن هذه الأدبيات تبقى محصورةً في إطار المبادىء والأسس العامة التي توجد بينها وبين الواقع ومشكلاتِه هوةٌ كاملة وخطوات مرحلية أخرى عديدة، في حين توجد بالمقابل حاجة مِلِحَّة وماسَّة إلى تجنيد هذه العلوم والمعارف النظرية، بما فيها الفلسفية والسوسيولوجية ضمناً، في خدمة المجتمع العربي وتقدمِه، وهذا هو مجال الأفضلية والأولوية في التعامل مع الأفكار والمعارف...

ـ إنّ أشكال المنطق التقليدي الأرسطوي والتجريبي والوضعي وشيء من المنطق الرياضي والجدلي هي الأشكال الوحيدة السائدة، وهي بحاجة إلى إغناء بمنطق غير تقليدي، أخَذت أشكالُه تتفرع وتزدهر بتأثير نشوء وتطور مجموعة من العلوم والمعارف الجديدة غير الكلاسيكية. ولا تزال مناهجُنا ومنهجيَّاتُنا، طرائقُنا وطرقُنا المعرفية، أقربَ إلى التقليد منها إلى الجديد والتجديد، ونكاد لا نستخدم المنطلقات التركيبية المعقدة والمنطلقات متعددة الاختصاص والمنظومية... الخ، كما أننا لا نُشارك في وضْعها أو نشْرِها، على الرغم من اشتهار الفلسفة وأهْلِها بالاحتراف والولَع المنهجيَّين.

ـ من الضروري إجراء إصلاحات وتحسينات تربوية مستمرّة تمشّياً مع مقتضيات وخصائِص عصرِنا بوتائر تغيّره السريعة، وهذا ما يشمل ضمناً تحسين مناهج تدريس الفلسفة على الدوام وتطوير البُنى والهياكل والنظُم التربوية التي تجري من خلالِها وفي إطارِها عملية التدريس، ويقتضي أيضاً تحسين ظروف عمَل الفلاسفة بقدر منسجم مع أهميتهم لوطَنِهم وموازٍ لمشاركتِهم الفعَّالة في حل قضايا مجتمعِهم الأساسية الجذرية، وقد بات من الضروري أن يشمل هذا التحسين كلّ شيءٍ بدءاً من لقمة العيش الفكرية والتنقُّل وغير ذلك من أوَّليات المعيشة وانتهاءً بخلْق ظروف الحرية الفكرية والحدّ من الرقابة وتعسُّفاتِها وخلْق جوّ إبداعي ملائم.

ـ أخيراً علينا الانتباه إلى سوء توظيف الدعاية للمساواة والعدالة الاجتماعية والديمقراطية، والتبصُّر في خصوصيات تطبيقِها وسَرَيانِها على العلاقة بين الجهل والعلم، بين الأنانية والغيرية، بين مَن يكرّس كلَّ شيء والعالَم من حوله لخدمة مصالحِه وشهواتِه

الحسيّة ومَنْ يعش في صميمية اهتماماتٍ اجتماعيةً عليا لا يختار ذاتَه وظروفَه ومستقبلَه إلاّ عبر موشورِها. هذه الدعاية العشوائية غير المتبصّرة هي التي تُوظَّف غالباً في خدمة ديكتاتورية الجهل على العلم والأنانية على الغيرية والحقد والاستبداد على الحكمة.

وإذْ تُواجِه عالَمنا الآن تحدّيات الفناء بدءاً بالثقوب الأزونية في غلافنا الجوّي وأخطار الحرب النووية الماحِقة، ومروراً بالأضرار والمخاطر البيئية المدمّرة وبالأمراض المستعصية من السرطان حتّى الايدز، فإنّنا الآن بحاجة أكثر من أيّ وقتٍ مضى إلى العقل والحكمة، وإلى الفلاسفة والحكماء القادرين على كبْح جماح العواطف البشرية العمياء.

نعم إن عالَمنا المجنون بات بحاجة أكبر الآن إلى مزيد من الحكمة، وإذا لم يتعُظْ حكماء العرب فسيأتي اليوم الذي تقذفهم فيه إلى الشارع - ومعهم مَن بَقِي من صفوة العلماء والعارفين والمثقفين - موجات الطغيان والتسلُّط، والممارَسات التي تُحوّر وتترجِم «الديمقراطية» فئوياً وديكتاتورياً لصالح أشرار وجهلاء المجتمع!!